المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:07، العدد:02 (2023)، ص416-435

المشروع الفرنسي الانفصالي في الصحراء الجزائرية ومواقف الزعامات المحلية منه 1956-1962م

The French separatist project in the Algerian Sahara and the attitudes of local leaders towards it 1956-1962

عبد الله بابا
جامعة أدرار (الجزائر)
Abd.baba@univ-adrar.edu.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2023/08/10
تاريخ القبول:
2023/09/13

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الانفصال
- ✓ الزعامات المحلية
- ✓ الجزائر
- ✓ الاستعمار الفرنسي

الملخص:

برزت الأهمية الاقتصادية والجيوستراتيجية للصحراء الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية، وبناءً على المعطيات الجديدة قامت الإدارة الاستعمارية ببرمجة مشاريع مستقبلية ترمي كلها إلى محاولة الانفصال بالجزء الجنوبي للجزائر، وحتّى تتمكن فرنسا من إصباغ الشرعية على أُطروحتها قامت بمحاولة استمالة الزعامات الصحراوية ذات البعد الديني، الصوفي أو القبلي.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على المشروع الفرنسي الرامي إلى إقامة الجمهورية الصحراوية المستقلة، معتمدة في ذلك على محاولة استقطاب الزعامات التقليدية، من أجل تنفيذ مخططها الانفصالي، الأمر الذي دفع القيادات الصحراوية إلى تبني مواقف متباينة حول المشروع الفرنسي الانفصالي، انطلاقاً على منطلقاتها الفكرية أو المصلحية.

Article info

Received:
10/08/2023
Accepted:
13/09/2023

Key words:
- ✓ Separation
- ✓ local leaders
- ✓ Algeria
- ✓ French colonialism

Abstract:

The economic and geostrategic importance of the Algerian Sahara emerged after the Second World War. Therefore, the colonial administration planned future projects aimed at securing the secession of the southern part of Algeria. France attempted to give legitimacy to its separatist proposal by co-opting the Saharan leaders who occupy religious, mystical or tribal positions.

This research paper tries to shed light on the French project that aims to establish the independent Saharan republic through seducing the local leaders into supporting its separatist plan. This led the local leaders to adopt different attitudes towards the separatist plan based on their interests and ideologies

مقدمة

عملت فرنسا بكل قوتها للتشبث بالصحراء الجزائرية بعدما اتضحت لها أهميتها الاقتصادية والعسكرية، متخذة إجراءات ميدانية بداية من سنة 1956، ومتبنية لخطة متكاملة من الناحية العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية، مما جعل من قضية الصحراء الجزائر حجر الزاوية في المفاوضات بين الوفدين الجزائري والفرنسي، خاصة وأن ديغول كان قد طرح فكرة منح الاستقلال للشمال الجزائر مقابل الاحتفاظ بالصحراء، وحتى تتمكن فرنسا من الضغط على الوفد الجزائري بكل الوسائل المتاحة قامت بمحاولة استمالة الزعامات المحلية (الروحية والقبلية) من شيوخ وفقهاء، وذلك قصد الوقوف معها في فكرة الانفصال وتأسيس الجمهورية الصحراوية، لذلك اتصلت بالشيخ إبراهيم بيوض في بني ميزاب، والشيخ أحمد التجاني في الأغواط، والأمنوكال باي أخموك في تمنراست، والشيخ مولاي أحمد الطاهري في توات، والإمغار إبراهيم آقْ أَبَكَدَا في إليزي، والشيخ عبد الرحمن ولد البشير الجكاني (أهل العبد) في تندوف، والشيخ حمزة بوبكر (رئيس المجلس العمالي بورقلة)، وكل هذا من أجل إيجاد سند لها على الأرض يمرر أفكارها بين سكان الصحراء.

وتكتسي هذه الورقة البحثية أهميتها من خلال تسليطها الضوء على المشروع الفرنسي الانفصالي في الصحراء الجزائرية، والمتمثل في عملية بناء دولة إقليمية تضم الأرضي الصحراوية الإفريقية الفرنسية، تحت عنوان: "**الجمهورية الصحروايةالمستقلة**"، متخذة عدة أساليب ووسائل لتحقيق هدفٍ واحد. ونتيجة للنفوذ الروحي والقبلي لبعض الشخصيات الصحراوية، أدرجت فرنسا بعضها ضمن سياستها الرامية لتحقيق هذا المشروع الانفصالي الديغولي، إلاّ أنها اصطدمت بوقائع على الأرض جعلتها تتخلى عن مشروعها الانفصالي وتتبنى خيار شراكة ما بعد الاستقلال. ولتوضيح إشكالية الدراسة يمكننا صياغة الأسئلة التالية: **ما هي حيثيات المشروع الفرنسي الانفصالي؟ وما الخارطة التي تبنتها الإدارة الاستعمارية في تنفيذ هذا المشروع؟ وكيف صاغت الزعامات الصحراوية مواقفها تجاه المشروع الانفصالي الفرنسي؟**

وتهدف الدراسة في مجملها إلى كشف اللثام عن حقبة تاريخية هامة (1956-1962) في مصير الصحراء بصفة خاصة والجزائر بصفة عامة، ودور الزعامات والأعيان في إفشال أكبر مشروع للاستعمار الفرنسي، بعدما تأكد من عدم إمكانيته الاحتفاظ بالجزائر، وبالتالي بدأ في سياسة المراوغات والتحضير لما بعد منح الاستقلال للشمال الجزائري، وكان رهانه الأكبر على فئة الزعامات التقليدية التي تتمتع بمكانة روحية واجتماعية تاريخية، من أجل القبول بفكرة الاستقلال خاصة، في ظل فتاوى فقهية تتماشى مع إمكانية القبول بالاستعمار، لكن هذه الزعامات أفشلت مشروعه وبينت مدى وطنيتها وتمسكها بوحدة التراب الجزائري.

إن المشروع الفرنسي الانفصالي في الصحراء ومواقف الزعامات التقليدية منه، موضوع متشعب المسارات، صُنف لدى الباحثين ضمن خانة المواضيع المسكوت عنها لحساسيتها الاجتماعية في الوسط الصحراوي، وبالتالي لم تنل حقها من الدراسة، وذلك رغم وجود بعض المقالات والمحاولات الجادة التي تناولت شخصيات محددة وأغفلت زعامات أخرى، لذلك حاولتُ من خلال دراستي لهذا الموضوع تسليط الضوء على

الجوانب المغمورة في مواقف الزّعامات المحلية، من خلال توزيعها على شقين: المواقف المتوافقة مع الطرح الاستعماري، ثم المواقف الرافضة للمشروع الفرنسي، وصولا إلى مآل المشروع الانفصالي المتمثل في "**الجمهورية الصحراوية المستقلة**".

ورصداً لمواقف الزعامات الصحراوية الجزائرية من المشروع الفرنسي اعتمدت المنهج التاريخي من أجل الوصول إلى نتائج تاريخية موضوعية، وعليه كانت الانطلاقة بالبحث عن مصادر الموضوع الأرشيفية منها والشفوية مع تحليلها ونقدها، ثم إعادة تركيب تلك المواقف وفق تسلسل الأحداث والوقائع التاريخية المحيطة بها.

1.الأهمية الاستراتيجية للصحراء الجزائرية

شكلت الصحراء الجزائرية لفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية ملاذاً اقتصاديا وعسكريا لها، في إعادة بناء اقتصادها العاجز عن تأمين احتياجاته الاقتصادية، خاصة في المجال الطاقوي، وذلك بالاستفادة من الإمكانيات الطبيعية والثروات الباطنية التي تذخر بها الصحراء، من أجل تعويض حاجة مصانع فرنسا الماسة من المواد الأولية، وفي الشق العسكري فإن الصحراء الجزائرية مثلت بعمقها وشساعتها مع قلة سكناها فرصة مثلى لتوظيفها في إنشاء قاعدة للتجارب النووية تلتحق من خلالها بالنادي النووي العالمي، ويعضد هذا ما ذكره ديغول حول أهمية الصحراء بقوله: "**ويجب أن تظل فرنسا متمتعة حاليا بالأموال الضخمة التي وظفتها لاكتشاف نفط الصحراء واستثماره ونقله، وأنْ تضمن بالنسبة إلى المستقبل أفضلية خاصة فيما يتعلق بالتنقيب عن مصادر بترولية حديثة واستثمارها، ويجب أن تستمر كما كان مقرراً سلسلة التجارب الذرية والفضائية التي باشرنا بها في الصحراء، والتي تنطوي على أهمية بالغة، الأمر الذي يقتضي استبقاء جهازنا العسكري والفني**" (ديغول، 1970، صفحة 127). ويوضح لنا هذا الخطاب الديغولي السياسة المستقبلية التي تبنتها فرنسا للتمسك والاحتفاظ بالصحراء مهما كلفها الأمر.

وإلى جانب الأهمية الاقتصادية برزت أيضا الأهمية الاستراتيجية للصحراء خاصة بعد إفرازات الحرب العالمية الثانية؛ من محاولة الاتحاد السوفياتي السيطرة على أوروبا الغربية ذات الامتداد الجغرافي الضيق، وهنا ظهرت فاعلية الشمال الإفريقي وعمقه الصحراوي كحصن لأوروبا يمكن أن تلتجئ إليه في حالة قيام حرب عالمية ثالثة، عندها تقوم أوروبا بتحويل مصانعها العسكرية إليه، كما توظفه كقاعدة خلفية للهجوم على الدول الشيوعية (جريدة المجاهد، 1961، ع102، صفحة 6).

وسعياً للاستفادة من الجانب الاقتصادي في الصحراء شرعت فرنسا في إنشاء مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، منها مكتب التنقيب عن البترول 1945، ومكتب البحوث المنجمية 1948 المكلف بالبحث عن الموارد الطبيعية في الصحراء الجزائرية وضمان استغلالها (جريدة المجاهد، 1957، ع14، صفحة 12)، وشركة البحث واستغلال بترول الصحراء 1951، وبعد عمليات التنقيب المكثفة تمكنت فرنسا من اكتشاف الغاز سنة 1954 في جبل برغة قرب عين صالح، والبترول بحاسي مسعود سنة 1956، وقد أدت هذه الاكتشافات الهامة بالسلطات الاستعمارية إلى مزيداً من التشبث بالصحراء بأي شكل من الأشكال (خامس وآخرون، 2009،

الصفحات 42-43)، وهو ما وثّقَهُ الجنرال ديغول في مذكراته بقوله: "**وكشفنا منذ عهد قريب حقول البترول والغاز التي ساعدتنا على استكمال حاجاتنا الماسة إلى الطاقة الصناعية، إذن فثمة أسباب كثيرة كانت تحمل الشعب الفرنسي على أن يعد امتلاك الجزائر أمراً مفيداً ومستحقاً**" (ديغول، 1970، صفحة 49).

2. مشروع الجمهورية الصحراوية بين سياسة المشاريع وآليات التنفيذ

1.2. المقترحات والمشاريع

سعت فرنسا للتحضير من أجل مستقبل الصحراء بعد استقلال الجزائر بخلق كيان سياسي منفصل عن شمال الجزائر، ويبدو أن مشروع فرنسا الانفصالي قد سعت فيه منذ سنة 1952 في شكل محاولات تشريعية وتنظيمية، ورأى النور سنة 1957 في شكله النهائي تحت اسم "**المنظمة المشتركة للمناطق الصحراويةOCRS**"، وكانت البداية في مجال التصورات والأفكار باقتراح تقدم به النائب "**بيار جولي**" بتاريخ 1952/3/27 وتضمن فكرة تجميع المناطق الصحراوية في المستعمرات الفرنسية ضمن هيكل مستقل سياسي ويحمل عنوان: "**إفريقيا الصحراوية الفرنسية**"، لكن لجنة الدفاع الفرنسية التابعة للاتحاد الفرنسي رفضت المشروع، باعتباره لا يقدم شيء جديد، وطالبت بضرورة الحفاظ على التنظيم القائم في المستعمرات الإفريقية. ثم جاء النائب "**بوبا**" بتصور جديد طرحه أمام البرلمان الفرنسي بتاريخ 1954/8/31 يقضي بإعلان الصحراء إقليما وطنياً، وهو ما وافق عليه البرلمان مبدئياً، بتشكيل لجنة خبراء تختص بترسيم حدود الصحراء الفرنسية، وتوالت المقترحات الفرنسية في البرلمان سنة 1956 الرامية كلها إلى فصل الصحراء واعتبارها إقليما وطنيا تتبع في إدارتها المباشرة إلى فرنسا (بن دارة، 1999، الصفحات 117-123).

2.2. آليات تنفيذ مشروع فصل الصحراء

1.2.2. إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية

تثمينا للاكتشافات الطاقوية الهامة عمدت السلطات الاستعمارية إلى وضع تنظيم اقتصادي للصحراء في جانفي1957 عرف بـ: "**المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية"OCRS**" (جريدة المجاهد، 1957، ع14) تهدف من خلالها إلى التطوير الاقتصادي والرقي الاجتماعي في الأراضي الصحراوية التابعة للجمهورية الفرنسية، وكانت لهذه المنظمة عدة مشاريع تنموية في مجال السكن والصحة والري والهياكل القاعدية والاتصالات والفلاحة (خامس وآخرون، 2009، الصفحات 58-59) (شافو، 2012، الصفحات 324-335)، غير أنها كانت تخفي استغلالاً سياسياً واقتصادياً لمقدرات الصحراء. وكسباً لتعاطف القوى العظمى معها في مؤامرتها الانفصالية عمدت السلطات الاستعمارية إلى فتح باب الاستثمار في مجال البترول للشركات الأمريكية والإنجليزية والإيطالية والهولندية، من خلال سَنْ قانون يمنح تسهيلات وامتيازات ضخمة سنة 1958 (جريدة المجاهد، 1961، ع91، صفحة 10). وهو ما أكده رئيس الجمهورية الفرنسية الخامسة بقوله: "**ومن جهة ثانية فقد اقترحنا على الدول المتاخمة للصحراء أن تنضم معنا بانتظار استقلال الجزائر مجموعة للتنقيب عن البترول والغاز**" (ديغول، 1970، صفحة 114).

2.2.2. الإعداد النفسي لسكان الصحراء من أجل قبول فكرة الانفصال

قصد تحضير السكان نفسياً لاستقبال مشروع فصل الصحراء أسندت الإدارة الفرنسية هذه المهمة إلى ضُباط المكتب الثالث والخامس للجيش الفرنسي، الذين تدخل ضمن مهامهم الدعائية والنفسية، وذلك وفق خطة ممنهجة قائمة على سياسة المراحل، بداية من محاولة تعميق الهوة بين سكان الشمال والصحراء وثانياً: محاولة تمرير فكرة قبول الحلول الفرنسية المقترحة، وصولاً في الأخير إلى تَقَبل الإنسان الصحراوي أن يكون في طرف واحد مع فرنسا فيما يخص مصالحه المستقبلية (بن دارة، 1999، صفحة 134).

وللوصول إلى غايتها المنشودة في إطار الحرب والدعائية والنفسية فقد وجه المكتب سهامه إلى فئتين الأولى: وهم الشباب في المجتمعات الصحراوية، بخلق مراكز التنشيط الشبابي في الوسط الصحراوي ابتداءً من تاريخ: 9جوان1959، مهمتها: ضمان الترقية الاجتماعية والثقافية للسكان، مع تحسين أوضاعهم المعيشية، وتَتْبَع هذه المراكز مؤسسات مختلفة منها: المراكز المهنية لتكوين الشباب؛ نوادي الشباب والرياضية؛ المدارس التعليمة، كما تقوم بتنظيم المخيمات الصيفية، ورحلات إلى فرنسا. والفئة الثانية تخص كبار السن من الجنسين الذكور والإناث وبفئتيهم الأهالي والأوروبيين، ومن المراكز التي خصصت لهم في إطار الدعاية والحرب النفسية نجد منها: مراكز الإشعاع (تعمل على تربية وتنظيم السكان مع إحصائهم)؛ مراكز تكوين مسؤولي الدفاع الذاتي (مهمتها البحث عن زعامات محلية مستقبلية)؛ دوائر حركات التضامن النسوية؛ جمعيات قدماء المحاربين، بالإضافة إلى تنظيم ولائم فاخرة رسمية للزعامات المحلية والأعيان والمجندين من المسلمين بالجيش الفرنسي وذلك في الأعياد والمناسبات الدينية (بن دارة، 1999، الصفحات 135-141).

3.2.2. إنشاء وزارة الصحراء

استكمالاً لحلقة الانفراد بالصحراء أقامت الحكومة الفرنسية تنظيماً إدارياً خاصاً للصحراء، وذلك باستحداثها وزارة الصحراء، وفق القرار الصادر في تاريخ: 10جوان1957 برئاسة "**ماكس لوجون**"**Max Lejeune**"، أعقبه إصدار مرسوم بتاريخ: 7أوت1957 تم بموجبه إعادة تقسيم ما كان يعرف بأقاليم الجنوب الجزائري إلى عمالتين هما: عمالة الواحات وعاصمتها الأغواط ثم ورقلة، وعمالة الساورة عاصمتها كولومب بشار، ثم جاء القرار المؤرخ في: 12 ديسمبر 1958 ينص على تقسيم دوائر العمالتين إلى 94 بلدية (Journal Officiel، 1958، صفحة 11990)، وبذلك أصبحت السلطة السياسية على الصحراء بيد وزير مكلف بشؤون الصحراء، وأضحى الدخول للصحراء يخضع لإجراءات قانونية جديدة تتمثل في الحصول على رخصة الدخول من الإدارة الفرنسية (خامس وآخرون، 2009، صفحة 48)، ويكمن الغرض الرئيسي من هذه التنظيمات الإدارية التي بادرت بها فرنسا في ظل المتغيرات الداخلية والعالمية هو التمهيد مسبقاً لفصل الصحراء نهائيا عن الشمال، بعد حصول الشمال على الاستقلال الذاتي أو النهائي.

4.2.2. الترويج لفكرة الجمهورية الصحراوية المستقلة

شهدت الفترة التي تلت تأسيس المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية في جانفي 1957 توافد العديد من

المسؤولين الفرنسيين على الصحراء مثل: **ماكس لوجون** Max Lejeune، **وإليفي قيشار** O. Guichar و**ميشال دوبري** Michal Debré من أجل الترويج لفكرة الجمهورية والبحث عن زعامات محلية يمكن لها أن تجسد فكرتها في إقامة جمهورية صحراوية رافعة بذلك شعار براقة مثل: "**ثروات الصحراء لفائدة جميع الصحراويين**" (بن دارة، 1999، صفحة 152).

ويمكننا معرفة تصور الإدارة الاستعمارية لشكل الجمهورية الصحراوية المستقبلية فيما أعلنه "**ألان بيافيت**" الذي تصور إنشاء جمهورية صحراوية على شكل مقاطعة ثالثة تضاف إلى مقاطعتين يتم إنشاؤهما بشمال الجزائر، واحدة للمسلمين الجزائريين الموالين لجبهة التحرير، والثانية بالغرب تضم الأوروبيين والمسلمين الجزائريين الموالين لفرنسا، وإذا رفضت جبهة التحرير هذا المقترح فسيتم الإعلان عن قيام "**الجمهورية الصحراوية**" مع "**الجمهورية الجزائرية الغربية**" والخاصة بالأوروبيين والمسلمين الموالين لفرنسا، وسيتم الاعتراف دوليا بهما، وتمنح لهما عضوية هيئة الأمم المتحدة (بن دارة، 1999، صفحة 149).

ورغم ما قامت به فرنسا من جهود في استحدثها لهذه التنظيمات الاقتصادية والسياسية، إلا أنها كانت في حاجة ماسة إلى شريك محلي صحراوي يكسبها الشرعية الدائمة في تواجدها بهاته المناطق لمواصلة استغلالها لثروات الصحراء الجزائرية، الأمر الذي دفعها إلى محاولة تجنيد بعض العلماء والشيوخ والأعيان الموالين لها، والذين لهم نفوذ روحي على السكان، من أجل نشر فكرة إقامة كيان سياسي صحراوي، يجمع مختلف القبائل الصحراوية.

3.الزعامات الصحراوية المروجة لفكرة الانفصال والجمهورية الصحراوية

وظفت الإدارة الفرنسية بعض الزعامات القبلية والدينية للترويج لأفكارها، وقد تم اختيارهم وفقاً لطبيعة الإنسان الصحراوي وشخصيته الدينية المحافظة، التي تحترم شيوخها وعلماءها، ومن بين الزعامات نجد:

1.3.محمد محمود الأرواني قاضي تمبكت

هو محمد محمود بن الشيخ بن سيد ببكر بن القاضي سيد أحمد، ولد بمدينة أروان التي تقع شمال حاضرة تمبكتو سنة 1910م، في عائلة علمية مارست القضاء والتجارة، أخذ العلم في أروان ثم تمبكتو، مارس القضاء والإمامة بتمبكتو، ترك العديد من المؤلفات التي تزيد عن الثلاثين مؤلفا في مختلف الفنون (التاريخ، علوم القرآن، الشعر، الفقه، النحو، التصوف، العقيدة...)، كانت له رحلات إلى البلاد العربية المشرقية والمغربية، تم اعتقاله من طرف الحكومة المالية سنة 1959 لانسياقه وراء الفرنسيين. توفي سنة 1973م (الأرواني، 2010، الصفحات 11-16). وبذلك فإن هذه الشخصية التي وقع عليها ترويج ودعم بقاء فرنسا في الصحراء لم تكن شخصية عادية، وإنما لها مكانة علمية وفقهية خاصة، متوافقة مع طبيعة سكان الصحراء.

1.1.3.موقف الأرواني من الاستعمار الفرنسي

يتبين لنا من خلال كتاباته وأفكاره التي ساقها في كتابه: "**الترجمان**" مدى ولعه وتمجيده للسياسة الفرنسية، انطلاقاً من الفوائد الجمة التي انعكست على المنطقة بعد وقوعها تحت سلطة الفرنسيين، ويبرر ذلك انطلاقا من

الحالة التي عرفتها المناطق الصحراوية من حروب طاحنة بين القبائل المختلفة والغارات المتتالية التي فرضت جواً من الخوف وعدم الاستقرار، لكن الحال تغير إلى الأحسن بعد الاحتلال إذ شهدت المنطقة تغييراً جذرياً، تمثل في سيادة الأمن وحفظ الحقوق، ولم يكتفِ الأرواني بشرح الفوائد المحصلة من الاستعمار بل استعان بحجج من القرآن والسنة، وحجج أخرى من الواقع المعاش لتبرير توجهات وآرائه، ومن الحجج التي ساقها لنا في كتابه "**الترجمان**" **قوله: "اعلم أن هذا القطر السوداني وما حوله كأزواد ونواحيه كان قبل دخول الفرنسيين في الهرج الكبير والظلم الخطير ونهب الأموال وسفك الدماء... حتى فاء الله بهذه الدولة الفرنساوية وحكمت أمرها في الدولة التارقية والحسانية، فقمعت الظالم وردت المظالم وعمرت الأرض وأقامت فيها بكل ممدوح فرضاً، فأطفأت نار الحرب القديمة**" (الأرواني، 2010، صفحة 224).

وفي الجانب الشرعي والمعاملات اليومية ساق أمثلة على العدل الذي انتشر من خلال ضمان الحقوق واحترامها، ومنه قوله: "**وفوائد هذه الدولة لا تحصى ولا تستقصى، أولها أنها أهل عدل وإصلاح (لجميع الأمور الدينية والدنيوية)، أما العدل فبالمشاهدة أنهم من أعدل الأمم بين كل مختلفين، حتى انهم من عدالتهم فيتخذون للمسلمين قضاتهم للقضاء بينهم بشريعتهم، ويتخذون قضاتهم لشريعتهم بينهم، وكل من لا شريعة له من السودان المجوس يعملون فيه سياسته ورشده**" (الأرواني، 2010، صفحة 225).

ومن الآيات القرآنية التي استدل القاضي بها في تبريره لأفكاره، قوله تعالى: ﴿**لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾ (سورة الممتحنة ، الآية8). وفي شرحه للآية يخبرنا القاضي أن: "**الدولة الفرنسانية لم تُخرج أحد من داره ولا من دينه، بل يُقرون الناس في ديارهم وعلى دينهم**"، ويستنتج من هذا أن القاضي قد وضع مقارنة بين زمنين ورأى أفضلية وجود حاكم يسوس الأرض ويرعى الحقوق، خير من وقت مضى كل يسود في منطقته قانون الغاب، وربما كان هذا لفترة زمنية وجيزة شهدت المنطقة اضطرابات وغارات، خاصة خلال القرن 19 فقد عرفت المناطق الصحراوية ومن بينها توات كثرة الغارات والسبي والفتن ومع ذلك كانت التجارة قائمة بين المناطق.

2.1.3. توظيف الفكر الأرواني الموالي لفرنسا في الداعية للمشروع الفرنسي

قبل أن يخوض الأرواني في المشروع الفرنسي الرامي إلى فصل الصحراء، كانت فرنسا قد جنّدته لصالحها في تهدئة الجزائريين، فقد كانت له زيارات مسبقة له نحو الجزائر وربما نحو مستعمرات إفريقية أخرى من أجل الترويج للشعارات الفرنسية، والتأسيس لفتوى تدين العمليات الثورية لجيش التحرير، وفي هذا الإطار برمجت له زيارة إلى مدينة قسنطينة في سبتمبر 1955 لمقابلة بعض الشيوخ والوجوه من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ودعوتهم إلى نبذ العنف والإرهاب الناتج عن العمليات الثورية (بن دارة، 2013، ع27، الصفحات 280-281).

وبالصحراء الجزائرية انطلق الأرواني في نشر الشعارات الفرنسية من مدينة تندوف التي يعرفها جيداً، بحكم العلاقات التاريخية بين أروان وتندوف، إذ كانت الزيارة الأولى له في 4 أكتوبر 1956 لمقابلة أعيان قبيلة تجكانت، في مهمة من الإدارة الفرنسية، موظفاً خطابه الديني وذكائه في تمرير أفكاره ونظرياته حول فكرة الجهاد، ومنها قوله: إني أداة من أدوات الله وأطلب منكم اتباع فرنسا مثلما قال رسول الله ﷺ: **(اسمعوا وأطيعوا لرؤسائكم طالما أن هؤلاء لم يمنعوكم من دينكم ولم يخرجوكم من دياركم...)** (بن دارة، 2013، ع27، صفحة 284).

وحتى يكون طرحه مقنعا فقد وظف حنكته السياسية في دعم أفكاره، عن طريق طرحه لجملة من التساؤلات على الحاضرين، تحتوي في شقها على إجابات إيحائية ومنها قوله: **فهل وضع الفرنسيون عراقيل لأداء واجباتكم الدينية؟ لا. فهل أخرجوكم من دياركم؟ بالطبع لا، فإنهم من يصلح لكم هاته المساجد عندما تتضرر، وهم من ترك لنا حرية التعليم بالعربية، ويحترم رمضان وأعيادنا. فماذا تريدون أكثر من هذا؟** ثم تلت هذه الزيارة رحلة أخرى لتندوف في 30 أكتوبر 1956، وفي خطابه هاجم جبهة التحرير الوطني والمتعاونين معها، ومفنداً عمالة المتعاونين مع الاستعمار باعتبار ذلك من الدين مستدلاً بآيات من القرآن الكريم والحديث النبوي، ومما جاء في معرض كلامه ما نصه: "**إذن يجب العودة دائما إلى المصدر، إلى القرآن الكريم. ألم يأمر النبي بِقَبُولِ وبدون تحفظ حكومة المسحيين، طالما هؤلاء لم يخرجوكم من دياركم ويحولوا بينكم وبين ممارستكم لدينكم، والحق أن هؤلاء كانوا دائما يمتنعون عن القيام بذلك، بل هم الذين يعينوكم في أداء واجباتكم الدينية**" (بن دارة، 2013، ع27، صفحة 284).

كما زار الأرواني مناطق أخرى من الصحراء لمقابلة زعماء محليين ترويجاً لنفس الأفكار، فقد زار في المدة بين 18-22 نوفمبر 1956 مدينة بشار، ثم في الفترة بين 30 ديسمبر 1956 و05 جانفي 1957 مدينة إليزي لمقابلة زعيم توارق الآجار ابراهيم آقْ أَبَكَدا، ثم انتقل إلى مدينة تقرت لمقابلة شيخ الطريقة التجانية بتماسينن ومنها إلى بوسعادة، ثم في المدة الممتدة من 06 إلى 10 جانفي توجه للصحراء الغربية، فكانت له زيارة لمدينة العبادلة للقاء بعض الأفراد من قبيلة تجكانت، ومنها انتقل إلى توات ماراً بحاضرة كرزاز، وفي مدينة أدرار -عاصمة توات- التقى بشخصيات دينية وزعامات قبلية، ومنهم الحاج أحمد قاسم، وقبل مغادرتها نصح حاكم الملحقة بنسج علاقات جيدة مع الأمام سيدي محمد ولد الكبير والزعيم الديني بسالي الشيخ مولاي أحمد الطاهري لما لهم من نفوذ روحي في إقليمي الواحات. ثم توجه إلى أولف ومنها رجع مرة ثانية إلى بشار أين توجه للقاء شيخ الطريقة الزيانية بالقنادسة سي لعرج عبد الرحمن مع أفراد من قبيلة تجكانت (بن دارة، 2013، ع27، الصفحات 284-291).

في شهر ديسمبر 1957 جاءت زيارة القاضي الأرواني الثانية للصحراء للترويج لفكرة الانفصال ومناقشتها مع الزعامات المحلية، خاصة في مدينة ورقلة؛ تمنراست؛ جانت؛ إليزي، للقاء الزعامات التي كانت الإدارة الفرنسية قد أعلمتهم مسبقا بهذه الزيارة، أما نتائج هذه الزيارة فقد وصفتها الإدارة الفرنسية بأنها كانت ناجحة

وحققت الأهداف المتوخاة منها (بن دارة، 2013، ع27، الصفحات 291-293).

والحق أن الأرواني كان مندفعاً نحو الإشادة بالمنجزات الفرنسية رغم مكانته العلمية الدينية، فهو من علماء الساحل اللذين تبنوا فكرة مهادنة الاستعمار الفرنسي في ظل ما كانت تعرفه الصحراء من غياب الأمن والاستقرار.

2.3. الشيخ حمزة بوبكر آل الشيخ[1]

ينتمي إلى قبيلة أولاد سيد الشيخ العريقة والتي تمتاز بمكانتها الصوفية وانتشارها القبلي بالصحراء الجزائرية، كما يعد إنساناً مثقفاً باللغتين، وحافظاً للقرآن الكريم، وهو ما جعل الإدارة الفرنسية تقوم بتجنيده في مشروعها الانفصالي. وبعد إصدار الحكومة الفرنسية قراراً بإنشاء وزارة الصحراء برئاسة **ماكس لوجون** Max Lejeune في 10جوان 1957، وظفت الحكومة الفرنسية حمزة بوبكر الذي انتخب كرئيس لأول عمالة للواحات في 26 أبريل 1959 للعمل من أجل الترويج لفكرة الانفصال تحت غطاء "**الجمهورية الصحراوية المستقلة**"، فقد كُلِفَ هذا الأخير بالاتصال بالشخصيات الشعبية المؤثرة في مجتمعاتها بمنطقة بني ميزاب وعين ماضي وورقلة، وإرغامها بكل الوسائل المناسبة من أجل القبول بفكرة الانفصال. فقد كان يلتقي بالزعامات والأعيان فردا فردا ويعرض عليهم فكرة الانفصال والمزايا التي سيجنيها الصحراويون من وراء دعمهم لقيام الجمهورية الصحراوية (بيوض، 2016، الصفحات 138-139)، كما عقد حمزة بوبكر اجتماعا مع قيادات وشخصية بالجزائر العاصمة بسانت أوجين، وأثناء فترة الغذاء عرض على الحضور تبني فكرة المشروع الفرنسي الانفصالي (جريدة المجاهد، 1962، ع113، صفحة 5).

وعلى هامش أشغال دورة مجلس عمالة الواحات قام حمزة بوبكر بجمع شخصيات صحراوية بمنزله قسراً تحت تهديد البوليس الفرنسي في أبريل 1961، وذلك أجل الحصول على موافقة 54 نائباً، لكن النواب رفضوا مقترحه لقبول الأطروحة الفرنسية في هذا الجانب (جريدة المجاهد، 1962، ع113، صفحة 5).

ومن نشاطات حمزة بوبكر خارج حدود الجزائر في إطار الترويج لفكرة الجمهورية الصحراوية رفقة وزير الصحراء ماكس لوجون Max Lejeune هو التقاؤه بزعماء الدول الأفريقية باعتباره ممثلا عن سكان صحراء، وكان ممن التقي بهم رئيس دولة النيجر حماني ديوري في 4 ديسمبر 1961 وعرض عليه فكرة الجمهورية الصحراوية، إلا أنه رفض المشاركة في تنفيذ هذا المشروع الانفصالي، قائلا للحضور: "**لن أعين على خلق كاطنغا صحراوية**" (جريدة المجاهد، 1962، ع113، صفحة 5).

4. الزعامات الرافضة للمشروع الانفصالي الفرنسي

1.4. الشيخ عبد الرحمن بن محمد لعرج شيخ زاوية القنادسة ببشار

زامن الشيخ عبد الرحمن بن محمد لعرج مرحلة الثورة التحريرية وقضية فصل الصحراء التي وجد نفسه طرفاً فيها، فقد كانت للشيخ محمد محمود الأرواني زيارة إلى مدينة بشار من 18-22 نوفمبر 1956 التقى فيها بشيوخها وأعيانها وخطب في مساجدها لصالح الفكرة الاستعمارية، لكنه لم يتطرق – في هذه الزيارة– إلى قضية

فصل الصحراء، ويرجع ذلك إلى أن قانون 10جانفي1957 المنشئ "**للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية**" لم يصدر بعد، والذي يعتبر المؤشر الرئيسي لانطلاق فرنسا في مشروع فصل الصحراء (بن دارة، 2013، ع27، صفحة 285)، ومما أوعز به القاضي الأرواني إلى الشيخ حول فكرة فصل الصحراء ما نصه: "**إن فكرتي هي أن نتحد معا لنشر لائحة نؤكد فيها أن الصحراء فرنسية وبذلك نستريح من المشوشين**" (بن علي، 2019، صفحة 114)، ويبدو أن شيخ الزاوية تفطن لما يحاك له وللثورة فأخبر القاضي الأرواني بضرورة استشارة جميع الأعيان وأنه لا يمكن له أن يصدر قراراً لوحده في هذا الأمر، أما التقارير الفرنسية التي صاحبت الحدث فتشير إلى أن زيارة الأرواني كانت لها نتائج إيجابية (بن علي، 2019، الصفحات 114-115).

وجاءت الزيارة الثانية لمدينة بشار من طرف الأرواني في نهاية شهر جانفي1957، إذ كانت له زيارة خاطفة إلى القنادسة لزيارة شيخ زاويتها وبعض من أفراد قبيلة تجكانت، لكنه لم يتسن له لقاء شيخ الزاوية بسبب عدم إخطار السلطات الاستعمارية للشيخ بزيارة هذا الأخير، ورغم عدم تمكنه من محادثة شيخ زاوية القنادسة إلا أنه كانت له وقفة مع بعض الأفراد من قبيلة تجكانت الذين حشرتهم السلطات الاستعمارية في قاعة ضيقة، وهو ما صعب على القاضي إجراء حديث خاص منفرد مع بعض الزعامات (بن دارة، 2013، ع27، صفحة 291)[2].

وبعد تشكيل "**المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية**" ازدادت الضغوط على شيخ الزاوية عبد الرحمن بن محمد لعرج، إذ وصلت الأخير رسالة من الحاكم العام للجزائر يدعوه فيها إلى تشكيل مجلس استشاري ينظر في مشروع فصل الصحراء برئاسة شيخ الزاوية، لكن الشيخ اعتذر عن قبول هذا المنصب معتذرا بمرضه، وأنه قد أقسم اليمين ألا يتولى هذا المنصب (بن علي، 2019، صفحة 115). وتكررت الضغوط على الشيخ من طرف رئيس المكتب الثاني للاستعلامات يوم 22 سبتمبر1957 والذي حضر إلى بيت الشيخ أين ابتزه بأن عرض عليه مبلغا مالياً شرط الإمضاء على وثيقة يعترف فيها بأن "**الصحراء فرنسية**"، فما كان من أمر الشيخ إلا أنه طلب منه مهلة زمنية يراجع فيها هذا الأمر، وخلال تلك فترة قرر أن يغادر الزاوية رفقة عائلته المكونة من 22 فرد، تحت حماية أعضاء جبهة التحرير الوطني وذلك يوم 7أكتوبر1957، وكان ممن رافقه من أعضاء جيش التحرير في هجرته القسرية الحلبود الجكاني وعلي ولد أمو وعباسي عبد السلام وعباسي الحاج، وتوجه الشيخ أول الأمر إلى خيمة بن عيسى ولد إدريس، ثم إلى قرية أولاد العوفي، ثم إلى فقيق بالمغرب الأقصى، ثم إلى مدينة وجدة وبعدها إلى الناضور، ثم منها غادر إلى إسبانيا في لباس أوروبي، ومن إسبانيا توجه إلى القاهرة، التي مكث بها قرابة ثلاث سنوات، ثم توجه بعدها إلى ليبيا أين استقر به المقام إلى غاية الاستقلال (بن علي، 2019، صفحة 116).

2.4. الشيخ إبراهيم بيوض[3] ببني ميزاب

لا تذكر المصادر التي اطلعت عليها بخصوص وجود زيارة للقاضي الأرواني لمدينة بني ميزاب! وهو ما يجعلنا نتساءل عن سبب استثناء هاته المدينة رغم ما تمثله من ثقل حضاري ومذهبي وعرقي!!، **فهل يعود ذلك لاختلاف في المذهب بين مذهب القاضي المالكي وبين مذهب بني ميزاب الإباضي؟ أو يعود لمعطيات استعمارية**

دفعته إلى عدم برمجة هذه المحطة ضمن المدن المعنية بزيارة الأخير؟

ومما يذكره الشيخ بيوض في كتابه "**أعمالي في الثورة**" حول مشروع فصل الصحراء، أن جريدة "**ليبراسيون**" نشرت عبر صفحاتها مقالاً جاء فيه: "**أن وفداً من ميزاب قدم باريس يطلب إقامة جمهورية صحراوية... لم أشعر إلا والحاكم العسكري يدعوني، فقابلني الضابط المكلف بالشؤون السياسية في مكتبه، وقال: إن عامل العمالة كلفهم أن يستطلعوا رأيي فيما نشر، فكان جوابي أن أنكرت بكل شدة وحماس هذه الفرية التي يراد بها خلق جو من البلبلة والحيرة والتفرقة، وقلت بالحرف أنني ممثل الأغلبية الساحقة من بني ميزاب، وأن فكرتنا في أن بني ميزاب والصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر القديمة لم تتغير ولن تتغير... ثم أكدت له أنه لا يوجد مطلقا أي وفد في باريس يتكلم باسم ميزاب، وأنه لن يستطيع أحد –أيا كان– أن يتجرأ على التكلم باسم الأمة إلا من اختارته الأمة لنفسها**" (بيوض، 2016، الصفحات 130–131)، ويبدو أن الاستعمار وظف بعض المتواطئين من بني ميزاب واستقدمهم لباريس، وقدمتهم الحكومة الفرنسية للرأي العام الفرنسي على أنهم ممثلين لبني ميزاب. كما أن أوليفي ڤيشار مستشار ديغول في زيارته لغرداية بتاريخ 1959/6/12 اتصل بالشيخ بيوض وعرض عليه فكرة دعم قيام الجمهورية الصحراوية، إلا أن الشيخ رفض فكرته. ومن المواقف الرسمية للشيخ بيوض باعتباره عضواً منتخباً في مجلس عمالة الواحات (شافو، 2012، صفحة 345) أن رئيس العمالة الشيخ حمزة بوبكر استدعاه إلى مدينة الأغواط وتجاذب معه قضية فصل الصحراء، فصارحه الشيخ بيويض بقوله: "**أننا جزائريون ومصيرنا هو مصير الجزائر وكفى، لا نبغي بذلك بديلاً مهما كان الثمن وعدا أو وعيداً**" (بيوض، 2016، صفحة 132).

ومما يرويه الشيخ بيوض أن فكرة فصل الصحراء أضحت موضوع التجمعات الرسمية وغير الرسمية في الصحراء وذلك في ربيع وصيف 1960 في اجتماعات سرية تُنبئ بأن الأمر أصبح قاب قوسين أو أدنى من التنفيذ على أرض الواقع، وهو ما دفع الشيخ بيوض إلى التحرك ضد هذا التيار الانفصالي بالتنسيق مع الزعماء المحليين كالشيخ أحمد التجاني والقايد العيد في الأغواط، ومما ورد في تحركاته قوله: "**فاشتد خوفي من جعلنا أمام الأمر الواقع، فاكتريت سيارة من القرارة إلى ورقلة قاصداً دار القائد العيد، فوصلتها على الساعة الثانية من قيلولة الصيف بورقلة، فوجدته نائماً فألححت على إيقاظه، فاستقبلني فحدثته عن خطورة الوضع في قضية فصل الصحراء، وأنه ليس في صالحنا بل هو خطر علينا أبناء الصحراء، وعلى القضية العامة، وعلى الوطن كله، فعاهدني على أنه بجانبي وضد الفصل... وأخبرته أني ذاهب إلى الشيخ أحمد التجاني ... فكلمت الشيخ أحمد حفظه الله فأجاب بما أجاب به القائد العيد وأوكد، فتعاهدنا ثلاثتنا على التصلب في موقفنا ولو كلفنا حياتنا وعلى إفساد وإحباط مناورات الانفصاليين، موقنين أنه إذا وقف أهل ميزاب وأهل ورقلة وأهل وادي ريغ ضد الفصل فإنه لن يتم قطعا**" (بيوض، 2016، الصفحات 133–134).

وفي اجتماع مجلس عمالة ورقلة خريف 1960 برئاسة حمزة بوبكر وبحضور النواب من مسلمين وفرنسيين، تم التعرض إلى قضية فصل الصحراء وما عرضه الجنرال ديغول على حمزة بوبكر شخصيا، فتناول

الحاضرون الكلمة وكان آخرهم الشيخ بيوض الذي طلب من البداية أن يكون آخر المتدخلين حتى تكون كلمته نهائية وقطعية، ومما أدلى به في كلمته: "**أما ارتباط الصحراء بالتل، وجنوب الجزائر بشمالها فقد ناديت منذ سنة 1947 بفكرة أن الصحراء جزء لا يتجزأ عن الجزائر، وأن مصيرها واحد ومصالحهما مشتركة لا تقوم إحداهما بدون الأخرى، وما كنت لأنقض اليوم ما قلته ودافعت عنه منذ ثلاثة عشر عاما، على أن هذا الأمر -سيدي الرئيس- لا يقرره شخص معين ولا هيئة معينة إنما يقرره الذي يهمه الأمر أولا وبالذات وهم المواطنون، أما مجلسنا هذا حضرت النواب فمجلس اقتصادي بحت ينظر في ميزانية العمالة...ولا يحق لنا مطلقاً التكلم فيه باسم الأمة في أمر سياسي هام مصيري وخطير، الحق فيه للأمة بأسرها... وانفض الاجتماع وخرجنا، وتراكم النواب علي يثنون ويشكرون لإنقاذ الموقف، فكانت هذه الكلمة في تلك الجلسة ضربة قاضية على الفصل والانفصاليين**" (بيوض، 2016، الصفحات 136-137).

ازدادت الضغوط على سكان بني ميزاب بصفة عامة وعلى ممثليهم بصفة خاصة بعد إعلان ديغول في 7ديسمبر 1960 إنشاء الجمهورية الصحراوية، إذ عمدت الإدارة الاستعمارية إلى إجبار نواب مجالس العمالات ورؤساء الدوائر وشيوخ البلديات على إرسال برقيات تتضمن مباركتها لهذا المشروع الجديد، ونفس الأمر تعرض له شيوخ وأعيان بني ميزاب الذين رفضوا سياسة فرض الأمر الواقع فتم استدعاءهم إلى مركز العمالة بورقلة، وقد حضر الاجتماع الشيخ بيوض باعتباره نائباً منتخباً، والذي تدخل من أجل الإنابة عن شيوخ البلديات في هذا الموقف فانصرف الشيوخ، وبمساعدة من شيخ مدينة ورقلة "**المسيو أربلان**" تمكن الشيخ بيوض من إقناع حاكم العمالة الذي اشتط غيظا، لأن كل مناطق الصحراء أرسلت برقيات التأييد إلا ميزاب، لكن الشيخ بيوض تمكن من إقناعه "**فلم يبرق ميزاب مطلقا ببرقية لقبول ربط الصحراء بفرنسا رأساً**" (بيوض، 2016، الصفحات 138-139).

3.4. الشيخ أحمد التجاني[4] بتماسين

ارتبطت الزاوية والطريقة التجانية بالإدارة الفرنسية منذ احتلالها للجزائر، وهو ما مكن الاستعمار من توظيف نفوذها الروحي بالصحراء وفي منطقة الساحل الإفريقي لصالحه، لكن **ما هو موقف الطريقة التجانية من قضية فصل الصحراء؟** وعلى اعتبار ما للطريقة من نفوذ داخل الجزائر وخارجها فقد كانت للأرواني زيارة إلى زاوية تماسين التجانية بتوقرت بعدما قدم إليها من سيدي عقبة ببسكرة، أين التقى بشيخ الزاوية الذي أخذ عنه انطباعا بأنه شخص انتهازي! (بن دارة، 2013، ع27، صفحة 286) وهنا نتساءل لماذا وصفه بهذا الوصف، **وهل كانت له مطالب ومساومات طرحها شيخ الزاوية على الأرواني!؟**

يذكر الشيخ بيوض في كتابه أعمالي في الثورة أنه التقى الشيخ أحمد التجاني في صيف 1960 وذلك بعدما كان في زيارة مسبقة إلى القائد العيد بورقلة حول توحيد الجهود تجاه قضية فصل الصحراء، وأن الشيخ التجاني وافق بيوض في كل مساعيه، ومما يورده في كتابه عن هذا اللقاء قوله: "**وأخبرته[القايد العيد] أني ذاهب**

إلى الشيخ أحمد التجاني، فأدرتُ مقود السيارة من ورقلة إلى تماسين –ناحية تقرت– فكلمت الشيخ أحمد حفظه الله فأجاب بما أجاب به القائد العيد وأوكد، فتعاهدنا ثلاثتنا على التصلب في موقفنا ولو كلفنا حياتنا، وعلى إفساد وإحباط مناورات الانفصاليين" (بيوض، 2016، الصفحات 133–134).

وأثناء انعقاد دورة المجلس العمالي لعمالة ورقلة خريف 1960 تناول الشيخ التجاني الكلمة حول قضية فصل الصحراء وشرح خطورة الموقف على سكان الصحراء ضاربا أمثلة من الواقع الذي عرفته دولة المغرب بعد الاستقلال، ونص كلمة الشيخ التجاني أوردها الشيخ بيوض في كتابه منها: "**ثم التَفَتَ إلى الشيخ أحمد التجاني فتكلم بكلام حسن شرح فيه باختصار خطورة الموقف، وأنه لا ضمان لنا ولا أمان من تطورات الأحوال، وضرب المثال بقصة المغرب والسلطان محمد الخامس، وقضية ابن عرفة وما آل إليه أمر المغرب**" (بيوض، 2016، الصفحات 135–136).

4.4. الشيخ مولاي أحمد الطاهري الإدريسي[5] بتوات

في منطقة توات اتصلت فرنسا بالشيخ مولاي أحمد الطاهري عن طريق قاضي تمبكتو محمد محمود بن الشيخ الأرواني، لما له من سمعة حميدة في توات وعين الصفراء والساحل وأيضا انتماؤه للبيت الشريف، وقد جاءت الزيارة الأولى للأرواني إلى توات سنة 1955 والثانية في جانفي1957 بعدما قدم إليها من زاوية كرزاز في واد الساورة، ونزل ضيفاً بأدرار على الحاج أحمد أقاسم، وفي مسجد المدينة التقى ببعض الأعيان والشيوخ الذين تم استدعاءهم من طرف حاكم الملحقة، لأجل جس نبضهم حول فكرة مشروع فصل الصحراء، ومن بين الشخصيات البارزة التي التقاها القاضي رفقة حاكم المركز العسكري "**ميكلو**" برقان الشيخ مولاي أحمد الطاهري الإدريسي – شيخ المدرسة الطاهرية بسالي– والذي كان يتمتع بنوذ روحي بالمنطقة وهو ما جعله مستهدفا من طرف الإدارة الاستعمارية لتنفيذ مشروعها الانفصالي، وعن فحوى ما جاء في اللقاء الذي دار بين القاضي والشيخ مولاي أحمد، يقول هذا الأخير: "**ولما جاءنا هو وحاكم رقان وعرض علينا هذه الخطة بقوله: أنني قدمت من تمبكتو ونواحيها الصحراوية لغرض مهم، كلفتني به الحكومة الفرنسية وفيه مصلحة للحكومة ومصلحة لنا نحن الصحراويين، وهو أن نظر الحكومة اقتضى أن تكون الصحراء منفصلة، منقطعة عن الجزائر وغيرها وأن تكون تحت راية الجمهورية الفرنسية... وها أنا سبقت منك أنت، لأن أهل هذه الناحية تعمل برأيك وإشارتك، وتابعة لك، وأريد بأمر من الحكومة أن تذهب معي إلى جميع القواد وأهل الحل والعقد حتى تعرفهم بهذا الأمر المهم ويوقعوا على هذه الوثيقة وما فيها من الشروط، والتي وقع عليها إخوانهم الصحراويون، فعلمت أن هذا مكر وخديعة وحيلة وأمر خطير... وكان في الذهاب معه خير كثير لأني أُعرّف به في الظاهر وفي حضرته، وأحذر منه الناس في الباطن وفي غيبته حتى أفشلت عليه خطته من أولها إلى آخرها**" (الطاهري، 2010، الصفحات 54–55).

بعد الجولة التي صاحب فيها الشيخ مولاي أحمد الطاهري حاكم مركز رقان في منطقة توات وذلك بزيارته للشيوخ والأعيان والقياد كانت المحطة النهائية هي مدينة أدرار، وفي منزل الشيخ الحاج أحمد أقاسم رئيس

أعيان المدينة كان هناك لقاء أخير بين الأرواني وجماعة الأعيان وبحضور الشيخ مولاي أحمد الطاهري، وبعدما تطرق القاضي إلى قضية الصحراء طلب من الحضور الإمضاء على وثيقة –مكتوبة بالفرنسية– كانت معه مسبقاً، فاعتذر الحضور على عدم فهمها حتى يمضوا عليها وطلبوا منه ترجمتها لهم وإحضارها حتى تُمضي عليها جماعة الأعيان والشيوخ دفعة واحدة وتدفعها إلى حاكم الملحقة، فاستحسن هذا الكلام وأخرج لهم نسخة مترجمة وأخبر القاضي الأرواني حاكم ملحقة توات بما تم الاتفاق عليه، وذهب في حال سبيله، لكن عندما لم تصل الوثيقة إلى حاكم الملحقة بعد فترة من الزمن وسأل عن سبب تأخرها في الوصول إليه، تمت الوشاية بالشيخ مولاي أحمد من طرف بعض العملاء متهماً أياه بالعمالة والخيانة، الأمر الذي دفع بالاستعمار إلى تفتيش منزل الشيخ ومدرسته بسالي ثم سجنه لفترة من الزمن، وبعدها تم إطلاق سراحه المشروط، الذي استغله الشيخ في مغادرة توات من أجل أداء فريضة الحج وبعدها اتجه إلى المغرب الأقصى ولم يعد للجزائر إلا بعد الاستقلال (الطاهري، 2010، الصفحات 55-57).

5.4. الشيخ الحاج محمد بن الكبير[6] بتوات

كانت مدرسة الشيخ الحاج محمد بن الكبير في أدرار مركزاً هاما في دعم الثورة التحريرية، فقد توافد عليها العديد من أعضاء الثورة المُوفَدِينَ من قيادة الثورة إلى توات، ورغم هذا النشاط اللوجيستي فقد كانت المدرسة بعيدة عن محل الشك لدى الاستعمار، بسبب بُعْدِ الشيخ في خطبه وتجمعاته عن لغة التصادم مع الإدارة الفرنسية، في ظل وجود بعض الأحرار من أبناء توات مندسين داخل إدارة ملحقة توات بأدرار، يبلغون الشيخ بكل جديد أو إجراء اتخذته الإدارة تجاه مدرسته (لمحرزي، 2020، صفحة 178).

وبسب شعبية الشيخ العريضة في عاصمة توات فقد كان من بين الشخصيات التي وضعها القاضي الأرواني نصب عينه بعد زيارته لأدرار في جانفي1957، حيث لمس من زيارته لتوات تمتع الشيخ بشعبية كبيرة كما أن له سلطة معنوية على ساكنة المنطقة، لذلك نصح الإدارة الفرنسية بنسج علاقة متينة مع الشيخ محمد بن الكبير والشيخ مولاي أحمد الطاهري لما لهما من سلطة روحية في منطقتي توات وعين الصفراء (بن دارة، 2013، ع27، صفحة 288). ورغم الحذر الشديد الذي تبناه الشيخ في تعامله مع المستعمر، إلا أن شكوك هذا الأخير من نشاط الشيخ وعدم الوقوف مع الإدارة في مشاريعها دفع بها إلى تفتيش مدرسته واعتقاله، لكن شعبية الشيخ ومكانته بين السكان دفعت الأهالي إلى التجمع حول مركز احتجاز الشيخ مما جعل الإدارة الفرنسية تطلق سراحه (لمحرزي، 2020، صفحة 178). والحق أن الشيخ الحاج محمد بن الكبير قد قوض المشروع الفرنسي بالمنطقة من خلال عدم الارتماء في أحضان فرنسا رغم مجاورة مدرسته لمقر قيادة ملحقة توات.

6.4. قبيلة تجكانت وأعيانها بتندوف

كانت للأرواني زيارتنا إلى مدينة تندوف خصصهما لزيارة شيوخ قبيلة تجكانت والعرب الشراقة، فكانت زيارته الأولى لها في 4أكتوبر1955 أين التقى بشيخ قبيلة تجكانت عبد اللهى ولد السيد، واستغل هذه الزيارة لتمرير أفكاره المسمومة المتعلقة بقبول الاستعمار وعدم مقاومته، أما الزيارة الثانية فجاءت في 1956/10/30

والتي حرص فيها على مقابلة كل أفراد قبيلة تجكانت، مستغلا الفرصة لدحض ادعاءات الثورة بقيامها بشريعة الجهاد، وأيضا ما تدعيه دولة المغرب من مغربية تندوف قائلا للحضور: "**الأولى للجكان أن يطالبوا بالمغرب، وبالأخص مراكش، بدلاً من مطالبة المغاربة بتندوف، ألم ينحدر يوسف بن تاشفين مؤسس مراكش من الملثمين!، تماما مثل الجكان**" (بن دارة، 2013، ع27، صفحة 284).

ويبدو أن الشيخ لم يقتنع بالزعامات التي قابلها من قبيلة تجكانت والتي حضرت لقاءاته في كل من تندوف وبشار والعبادلة، وهو ما دفعه إلى التوجه نحو معتقل بوسوي بوهران لمقابلة الشيخ عبد الرحمن ولد محمد البشير ولد محمد العبد الجكاني الرمضاني باعتباره شخصية جكانية تتمتع بنفوذها روحي وديني، فهو شيخ وكبير أعيان قبيلة أهل العبد المؤسسة لحاضرة تندوف، وأيضا فقيه وعالم انتمى قبل الثورة إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ثم إلى جبهة التحرير الوطني بعد اندلاع الثورة، ونظراً لنشاطه الثوري أُلقي عليه القبض وزُج به في السجن مع ابنه البشير وابن أخيه وبعض أفراد قبيلة الشعانبة، وأثناء زيارة الأرواني للشيخ عبد الرحمن ولد محمد البشير في سجنه عرض عليه إطلاق سراحه مقابل الموافقة على دعم فكرة الانفصال، وهو ما لم يقبله ورفض أية مساومة مشروطة بخروجه من السجن. ونفس المآل وجده الأرواني عندما قابل القايد عبد الله ولد أمانة الله السنهوري الجكاني (طاهر ، 2022).

7.4. موقف زعماء قبائل التوارق بالجزائر من المشروع الانفصالي

نشطت الدعاية النفسية الفرنسية تجاه قبائل التوارق المنتشرة في الصحراء بين الجزائر ومالي والنيجر وليبيا وتشاد، وقاد هذا النشاط الضابط "**تلانزال**" الذي كان متزوجا من تارقية ويجيد لغة التوارق "**التماشك**"، والذي اتخذ من تمنراست قاعدة له للدعاية لفكرة إقامة جمهورية تارقية مستقلة، مستغلاً العصبية القبلية لتمرير أفكاره، ومن شعارته: "**أنتم لستم جزائريين ولا ماليين ولا مغاربة، بل أنتم توارق**" (بن دارة، 1999، صفحة 148). ولمعرفة موقف التوارق من المشروع الانفصالي يمكننا تحديد هذا من خلال زعامتين محليتين بالجزائر، هما:

1.7.4. الأمنوكال باي أق أخموك[7] بالهقار

يعد منصب الأمنوكال لدى توارق الهقار أعلى رتبة في الهرم الاجتماعي والسياسي القبلي، فقد كانت سلطة الأمنوكال الزمنية والروحية ممتدة على كل قبائل الهقار، ومن هذا المنطلق وضعته الإدارة الاستعمارية كهدف لتنفيذ سياستها في مناطق التوارق، وعليه خصص القاضي الأرواني زيارته إلى منطقة تمنراست في نهاية شهر ديسمبر 1957 لملاقاة أمنوكال التوارق ويوصل له فكرة تبني فكرة فصل الصحراء، والعمل على إرسال ذلك إلى فرنسا في شكل عريضة ممضاة من طرفه، وعند وصول القاضي إلى تمنراست وجد الحالة الأمنية متوترة بسب وجود فريق من المفتشين التابعين لأمن الإقليم من أجل توقيف بعض الأفراد المنتمين لخلايا جبهة التحرير الوطني، وهو ما رفضه القاضي لأنه يقوض من مساعيه الرامية إلى بث جو من الثقة بين فرنسا والتوارق (بن دارة، 2013، ع27، صفحة 292).

بعد مجيء ديغول إلى السلطة أرسل الجنرال ديغول القائد النقيب لوي Adjudant cheffe Loy الذي كان يحسن لغة التوارق إلى الزعيم التارقي باي أخموك ومعه رسالة من ديغول سنة 1959 من أجل أن يسلمه له شخصياً، وحسب رواية الشناني –الذي ترجم الرسالة– فقد تضمنت الرسالة عرضا مغرياً تمثل في طرح فكرة فصل الصحراء وتعيين أخموك سلطاناً على الجمهورية الصحراوية التارقية الممتدة على منطقة الهقار، أزجر، آير، أضاغ، كما وعده بمنحه استقلالا داخليا تحت الإطار الفرنسي (هقاري، 2019، مج11، ع2، الصفحات 599-600)، لكن الأمنوكال لم يرد على رسالة ديغول في وقتها وطلب منه مهلة حتى يستشير أعيان القبائل التابعة له، وبعد استشارت القبائل كان رده على المبعوث الخاص –شفويا– قائلا له: "**إن هذه القبائل كانت فيما بينها حروب قبل مجيء فرنسا، ونحن لا ننفصل عن الجزائر**" (كديدة، 1995، صفحة 93). ويدل هذا الرد على أن الرسالة ذَكّرَتَ الأمنوكال بالحالة الأمنية التي كانت عليها المنطقة قبل مجيء فرنسا وكيف أصبحت الآن في جوّ من الأمن بعدما وضعت فرنسا يدها عليها.

ثم كانت محاولة أخرى في سنة 1960 أثناء زيارة الوزير ميشال دوبري إلى تامنغست مصطحبا معه مجموعة من توارق مالي والنيجر وتشاد، وكان الاجتماع في فندق تنهنان وعرض عليه تنصيبه للمرة الثانية سلطانا على دولة إسلامية تجمع كل توارق إفريقيا، وكان رد الباي الرفض بقوله: "**أنا جزائري ينالني ما ينال باقي الجزائريين**" (بوشارب، 1995، صفحة 143).

كما تلقى الباي أخموك عرضاً مباشراً من ديغول عند زيارته لباريس بدعوة من ديغول لحضور احتفالات العيد الوطني بتاريخ 1961/7/14، وكان برفقة الباي بعض من أعيان التوارق –حسب شهادة الشناني– وبلهجة فيها نوعا من المساومة والتهديد أعاد الوزير الأول مقترحه بخصوص تنصيبه سلطاناً على مناطق انتشار التوارق، مع مبلغ مالي ضخم يمنح له كل فصل، لكن الباي أعاد نفس الجواب السابق وهو: "**ربما قد لا أطلب استقلال الجزائر ولكن الذي أطلبه هو عدم الاستقلال عن الجزائر**" (كديدة، 1995، صفحة 74).

1.1.7.4. الإمغار إبراهيم آڤْ أَبَكَدَا

تُشكل مجموعة قبائل توارق آزجر مع مجموعة توارق الهقار توارق الشمال القاطنين بالصحراء، وملثما كان أخموك زعيم توارق الهقار مستهدفا من طرف الفرنسيين فقد كان الإمغار إبراهيم آڤْ أَبَكَدَا أيضا ضمن الزعامات المعول عليها في تنفيذ الأطروحة الفرنسية، وعليه تمت برمجة زيارة للقاضي الأرواني لزيارة إبراهيم آڤْ أَبَكَدَا في آخر شهر ديسمبر 1957 من أجل تسويق مشاريعها وتهيئة وتحضير الزعامات المحلية فيما يخص مستقبل الصحراء، وأثناء اللقاء تجاذب القاضي مع زعيم التوارق وحاشيته مواضيع متنوعة، تخص علاقة التوارق بالإدارة الفرنسية، كما كانت للقاضي الأرواني زيارة ثانية بعد إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية حتى يلتقي الإمغار زعيم توارق آزجر الذي لم يسعفه الحظ بالالتقاء به في جولته الأولى التي قادته إلى الصحراء الجزائرية في ديسمبر 1957، إين كان الزعيم إبراهيم آڤْ أَبَكَدَا بعيدا في مجمع خيامه عن جانت بما يقارب 12 ساعة، ولم تكن الإدارة الفرنسية راغبة في أن تُحضر الزعيم التارقي كل هذه المسافة الطويلة لكبر سنه

(أكثر من 70 سنة)، وأيضا الزعيم التارقي لم يكن متحمسا للقاء القاضي (بن دارة، 2013، ع27، صفحة 286)، وعلى ما يبدو أن اللقاء الأول بينهما قد حسم بشكل سلبي موقف الزعيم التارقي تجاه الأفكار التي يسوق لها القاضي.

وحتى ينهي مهمته على أكمل وجه قرر القاضي زيارة خاصة لخيام الزعيم التارقي بجانت وتم له لذلك في 11 فيفري1958، وطرح عليه نتائج زيارته إلى أعيان الصحراء ومطالبته بإمضاء عرائض وإرسالها إلى الحكومة الفرنسية، وأكد له أن ما يقوم به من دعم لفكرة فصل الصحراء إنما هو مبادرة شخصية منه (بن دارة، 2013، ع27، صفحة 286)، وكان رد الإمغار بأنه لا يفهم في السياسية وطلب منه التوجه إلى أبلاهي قايد جانت لأنه هو من يفهم في هذه الأمور، اتجه القاضي لملاقاة أبلاهي في جانت وكان رده على شكل استغراب مما يطلب منه قائلاً: "**إذا كان إبراهيم آقْ أَبَكَدَا لا يستطيع إبداء الرأي وهو أمغار، فكيف لي أنا القائد الصغير أن أقرر في أمر بمثل هذا الحجم!؟ وعلى كل حال لا بد أن يكون الموقف متناسقا مع أمنوكال الهقار لمناقشة الأمر في إطار عام وأشمل**" (مرموري، 2021، صفحة 218).

5. مآل المشروع الفرنسي الانفصالي وإقامة الجمهورية الصحراوية

الظاهر أن ديغول بعدما فشل في مساعيه لإقامة الجمهورية الصحراوية، عن طريق مباركة هذه الأطروحة من طرف الزعامات المحلية، وذلك بعدما جرب كل الحيل التي تم إفشالها من طرف جبهة التحرير الوطني، توجه نحو المفاوضات عله يخرج بما يضمن له مصالحه المستقبلية في الصحراء ورؤيته في ذلك ذكرها في مذكراته، بقوله: "**أما مصالحنا فمؤداها ما يلي: حرية استثمار البترول والغاز اللذين اكتشفناهما ... أما الحقيقة فهي أن كل جزائري كان يؤمن بأن الصحراء يجب أن تعد قسما من الجزائر**"، ولم تكن فرنسا وحدها فقط من لديها أطماع في الصحراء، فجيراننا التونسيين والمغاربة هم أيضا كانت لهم أطماع في الصحراء الجزائرية، فقد عرض بورقيبة على ديغول منحه الجزء الشرقي الجنوبي من الجزائر، لكن طلبه قوبل بالرفض من طرف ديغول، بقوله: "**ولكنني لم أتمكن من تلبية طلب الرئيس [بورقيبة]، لأن تنمية تنقيبنا عن بترول الصحراء واستثمارنا له سيصبح غدا بالنسبة إلينا نحن معشر الفرنسيين عنصرا رئيسيا للتعاون مع الجزائريين، فلماذا نقضي مسبقا عليه بتسليمنا إلى الآخرين أرضاً تعود في وضعنا الحالي إلى الجزائر؟**" (ديغول، 1970، صفحة 114).

ومن خلال المفاوضات التي انتهت بتوقيع اتفاقيات مارس 1962 تمكن الوفد المفاوض من ضمان وحدة التراب الجزائري وعدم التنازل عن أي شبر من الجزائر، في المقابل استطاعت الحكومة الفرنسية أن تتحصل على بعض المصالح الآنية المرتبطة بالتنقيب والتجارب النووية، وهو ما أكده ديغول في مذكراته، فيما نصه: "**وتم توقيع الاتفاقات في 18 مارس 1962 وقد ورد فيها كل ما كنا نتوخاه ... وضمان حقوق ذات امتيازات لتنقيبنا عن بترول الصحراء واستثمارنا له ومتابعة تجاربنا الذرية والفضائية في الصحراء**" (ديغول، 1970، صفحة 140).

خاتمة

ويمكننا القول بعد هذه الدراسة البحثية لمشروع فرنسا الانفصالي في الصحراء ومواقف الزعامات المحلية منه؛ أن فرنسا كانت عازمة في تجسيد مشروعها على أرض الواقع، إذ وضعت له كل الشروط القانونية كما هيأت له دبلوماسياً وسياسياً، وأرادت أن يكون لها شريك محلي يمنحها الشرعية النهائية في إدارة جمهورية الصحراء المستقلة عن شمال الجزائر، بتوظيف بعض الزعامات الصحراوية التي سايرت الاستعمار في أفكاره الظاهرية من منطلقات مختلفة، مستعينة في ذلك بفتاوى المهادنة والجهاد الصادرة عن علماء الصحراء، تدعم مشروعه الانفصالي وتدعو إليه جهارا نهارا والتي تريد الخير لسكان الصحراء، لكنها أضرت به ومنحت الجمهورية الديغولية بارقة أمل تعلقت بها في المفاوضات النهائية.

لكن ذهنيات أغلب الزعامات الصحراوية الرافضة للخضوع لم تساير الإدارة الفرنسية في أفكارها وطروحاتها رغم الإغراءات السياسية والمالية الممنوحة للزعامات القبلية والروحية، فقد تصلبت في رأيها مستعملة كل السبل لوأد هذا المشروع الجيني الذي كان في إطار التشكل، وعندما لم تجد فرنسا سند محلي يمنحها الشرعية لجأت إلى المفاوضات لتحقيق جزاءً من المكاسب الآنية.

التعليقات والشروحات

1 ولد حمزة بوبكر بن قدور سنة 1912 بالبيض وهو ينتمي إلى قبيلة أولاد سيد الشيخ، تعلم القرآن في صغره، ثم درس في ثانوية وهران، وتخرج من جامعة الجزائر، كما أتقن عدة لغات منها: الإنجليزية واللاتينية، والألمانية، في سنة 1957 تم تعيينه على رأس مسجد باريس خلفا لقدور بن غبريط، وانتخب رئيسا لعمالة الواحات 1959-1962 ونائبا لعمالة الواحات في الجمعية الوطنية الأولى من 1958-1962، كلف سنة 1965 بترجمة معاني القرآن الكريم باللغة الفرنسية فأتمها بعد 20سنة، توفي سنة 1995م. (لعقاب، 2021، مج23، ع2، صفحة 123)

2 (بن دارة، 2013، ع27، صفحة 291) نقلا عن:

CAOM, boite n0 93-4283, Rapport de mission du cadi de Tombouctou Mohammed Mahmoud en Algerie, du 26 décembre au 10 janvier 1957, p36.

3 ولد بمدينة لقرارة ببني ميزاب سنة1899، حفظ القرآن في عمر صغير، تم تجنيده إجباريا سنة 1912 ضمن الجيش الفرنسي، بعد الحرب العالمية الأولى أسس مع مجموعة من المصلحين معهد الحياة للتعليم الثانوي بالقرارة، كما يعتبر من المؤسسين لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931، انتخب سنة 1940 رئيسا لمجلس العزابة، وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية تم وضعه تحت الإقامة الجبرية، انتخب سنة 1948 و 1951 ضمن المجلس الجزائري، ثم انضم إلى الثورة التحريرية بعد اندلاعها وتبنى موقفا رافضا لسياسة فصل الصحراء، وفي 19 مارس 1962 عين ضمن اللجنة التنفيذية المؤقتة، ترك ضخما في التفسير والسيّر والدعوة، توفي يوم 14جانفي 1981 (بيوض، 2016، الصفحات 17-24).

4 **أحمد التجاني:** هو الشيخ أحمد بن الشيخ محمد (حمة) ابن الشيخ محمد العيد بن الإمام التماسيني، ولد سنة 1898، حفظ القرآن وتعلم مبادئ اللغة والفقه والتصوف على يد شيوخ وعلماء الزاوية، وتعلم اللغة الفرنسية على يد الأستاذ عبد القادر بن البشير بن الهادي، بويع بالخلافة على مشيخة الزاوية في 25 أكتوبر 1927، كانت له نشاطات علمية في مجال التدريس وإرسال بعثات طلابية إلى جامعة الزيتونة، كما ساهم في تأسيس مدرسة النهضة سنة 1945، توفي سنة 1978م (غريسي، 2013، الصفحات 55-74).

5 هو مولاي أحمد الطاهر بن عبد المعطي المراكشي الإدريسي الحسني، ولد بمراكش سنة 1907، حفظ القرآن الكريم وعمر 14 سنة، وبعدها توجه إلى شنقيط لمواصلة تعليمه، ومنها إلى تمبكتو، ثم إلى توات أين أسس مدرسة لتعليم القرآن وعلومه، وبعد التضييق عليه من طرف المستعمر بسبب قضية فصل الصحراء، هاجر من توات سنة 1959، عائدا إلى مراكش وهناك توفي سنة 1979، مخلفا مؤلفات عديدة في التاريخ والفقه والنحو وقصائد شعرية متعددة الأغراض (الطاهري، 2010، الصفحات 3-4).

6 هو الشيخ محمد بلكبير (بن الكبير) البداوي التواتي ولد بقصر لغمارة إحدى قرى مقاطعة بودة من توات سنة 1911م، درس في مسقط رأسه، ثم انتقل إلى تمنطيط للدراسة في الزاوية البكرية على يد الشيخ سيد أحمد ديدي البكري، أين درس الفقه واللغة وجملة من متون في مدة ثلاث سنوات وبعدها رحل إلى تلمسان لأخذ الطريقة الصوفية الموساوية الكرزازية، بعد ذلك انبرى للتعليم في تيميمون سنة 1943، ثم أدرار سنة 1950، توفي -رحمه الله- سنة 2000م (لمحرزي، 2020، الصفحات 79-188).

7 اسمه باي أق أخموك أق أيهمه، ولد بتمنراست سنة 1908، تولى زعامة قبائل توارق الهقار وتنصيبه "**أمنوكال توارق الهقار**" بتاريخ 26 أكتوبر 1950 وذلك بموافقة من الحاكم العسكري لتمنراست تهيرت Tahirit (هقاري، 2019، مج11، ع2، الصفحات 587-588).

قائمة المصادر والمراجع

- الأروني، محمد محمود، (2010)، **تاريخ الصحراء والسودان وبلد تنبكت وشنقيط وأروان في جميع البلدان**، دراسة وتحقيق الهادي المبروك الدالي، بنغازي، ليبيا، دار الكتب الوطنية.
- بن دارة، محمد (2013)، ال**جديد في موضوع فصل الصحراء عن الشمال المساعي الاستعمارية للشيخ محمد محمود بن الشيخ الأرواني المعروف بقاضي تمبكتو**، مجلة الحقيقة، ع27. ص ص275-302.
- بن دارة، محمد، (1999)، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية**، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر.
- بن علي، بوبكر (2019)، **الثورة التحريرية في منطقة الساورة 1954-1962**، مراجعة وتقديم بركة بوشيبة، بشار، الجزائر، المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية.
- بوشارب، عبد السلام، (1995)، **الهقار أمجاد وأنجاد**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار.
- بيوض، إبراهيم بن عمر، (2016)، **أعمالي في الثورة**، جم وتق وتع: محمد صالح ناصر، غرداية، الجزائر، جمعية التراث.
- جريدة المجاهد، (1957)، **مشاريع استعمارية في الجزائر**، ع14.
- جريدة المجاهد، (1961)، **مؤامرة الاستعمار على صحرائنا**، ع91.
- جريدة المجاهد، (1962)، **مناورات في الصحراء**، ع113.
- جريدة المجاهد، (1961)، **الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء أخطر من البترول**، ع102.
- خامس، سامية، وآخرون، (2009)، **سياسة فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية**، سلسلة الملتقيات، الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- شارل، ديغول، (1970)، **مذكرات الأمل(التجديد)**، تر: **سموحي فوق العادة**، مر: أحمد عويدات، بيروت، لبنان، منشورات عويدات.
- شافو، رضوان، (2012)، **الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري ورقلة أنموذجا 1844-1962**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر2، الجزائر.
- طاهر، عبد الله، (2022)، **موقف أعيان تندوف من المشروع الانفصالي**، (مقابلة شفهية)، تندوف، 2022/2/28، الساعة 20 مساءً.
- الطاهري، مولاي أحمد، (2010)، **نسيم النفحات من أخبار توات ومن بها من الصالحين والعلماء الثقات**، تحقيق: مولاي عبد الله الطاهري، الجزائر، طبعة خاصة.
- غريسي، علي بن محمد، (2013)، **أعلام وأختام، الجزائر**، مطبعة كونين.
- كديدة، محمد مبارك، (1995)، **الصحراء الجزائرية بين مخططات الفصل الجدية وطاولة المفاوضات النهائية 1960-1962**، الجزائر، دار المعرفة.

- لعقاب، عبد الهادي، (2021)، **ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغة الفرنسية بين محمد حميد الله وحمزة بوبكر سورة الأنبياء نموذجا**، مجلة الصراط، مج23، ع2، ص ص93-128.
- لمحرزي، عبد الرحمن، (2020)، **الجهود العلمية والإصلاحية للشيخين مولاي أحمد الطاهري وسيدي محمد بلكبير في منطقة توات 1363-1421هـ/1944-2000م**، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أدرار، الجزائر.
- مرموري، حسن، (2012)، **توارق أزجر تطور عصبية في ظل نظام استعماري1916-1962**، دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر.
- هقاري، محمد، (2019)، **الأدوار الاجتماعية والمواقف السياسية للأمنوكال باي أق أخموك**، مجلة آفاق علمية، مج11، ع2، ص ص583-609.
- Journal Officiel de la République Française ,du 29 décembre 1958.
- Guentari, Mohamed, (1994), **Organisation Politico-administrative et militaire de la révolution algérinne de 1957-1962**, o.p.u, alger.